

١١ - ترجو من الأمين العام :

(أ) أن يواصل جهوده لتنظيم برنامج خاص للمساعدة الطارئة في مجال الأغذية والصحة ، ولاسيما الأدوية والأمصال ومعدات المستشفيات وأجهزة توليد الطاقة الكهربائية اللازمة للمستشفيات الميدانية ومضخات الماء والمنتجات الغذائية ، لمساعدة السكان المعرضين للخطر ؛

(ب) أن يواصل أيضاً جهوده لتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج فعال لتقديم المساعدة المالية والتقنية والمادية إلى جمهورية افريقيا الوسطى ؛

(ج) أن يكفل اتخاذ ما يلزم من ترتيبات مالية وترتيبات متصلة بالميزانية لمواصلة تنظيم البرنامج الدولي لمساعدة جمهورية افريقيا الوسطى وتعبئة تلك المساعدة ؛

(د) أن يبقى الحالة في جمهورية افريقيا الوسطى قيد الاستعراض المستمر ، وأن يظل على اتصال وثيق بالدول الأعضاء ، والوكالات المتخصصة ، والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية ، والمؤسسات المالية الدولية المعنية ، وأن يحيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علماً ، في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٦ ، بحالة البرنامج الخاص لتقديم المساعدة الاقتصادية إلى جمهورية افريقيا الوسطى ؛

(هـ) أن يقدم تقريراً عن تطور الحالة الاقتصادية لجمهورية افريقيا الوسطى والتقدم المحرز في تنظيم وتنفيذ البرنامج الخاص لتقديم المساعدة الاقتصادية إلى ذلك البلد في موعد يتيح للجمعية العامة النظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والأربعين .

الجلسة العامة ١٢٠

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥

٢١٨/٤٠ - تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى تشاد

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٩٥/٣٩ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، وقراراتها السابقة بشأن المساعدة في تعمير تشاد وإنعاشها وتنميتها وتقديم المساعدة الإنسانية الطارئة والمساعدة الاقتصادية الخاصة لذلك البلد ،

وقد نظرت في تقارير الأمين العام عن تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى تشاد التي تناول ، في جملة أمور ، الحالة الاقتصادية والمالية لتشاد ، وحالة المساعدة المقدمة من أجل

إنعاش هذا البلد وتعميره ، والتقدم المحرز في تنظيم وتنفيذ برنامج المساعدة لصالح ذلك البلد^(١٤٤) ،

وإذ يساورها القلق للجفاف الذي لم يسبق له مثيل الذي يحتاج تشاد ، مما يزيد من خطورة الحالة الغذائية والصحية المتدهورة من جراء الحرب ، ويهدد بالتالي بإحباط جميع جهود التعمير التي يبذلها البلد ،

وإذ تضع في اعتبارها أن الحرب والجفاف قد تسببا في نزوح أعداد غفيرة من السكان وخلقا مشاكل اجتماعية هائلة ،

وإذ تحيط علماً بالدعاءات المتعددة التي وجهتها حكومة تشاد والمنظمات الحكومية وغير الحكومية بشأن خطورة الحالة الغذائية والصحية في تشاد ،

وإذ تعترف بضرورة تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة إلى تشاد ،

وإذ تعترف أيضاً بضرورة تقديم المساعدة لتعمير تشاد وتنميتها ،

وإذ ترحب بمؤتمر المانحين والمساهمين بالأموال الذي عقد في أوائل كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، وفقاً للترتيبات المتفق عليها في المؤتمر الدولي المعني بتقديم المساعدة إلى تشاد ، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ ،

١ - تعرب عن امتنانها للدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية التي لبّت ولا تزال تلبي بسخاء نداءات حكومة تشاد والأمين العام بتقديم المساعدة إلى تشاد ؛

٢ - تعرب عن تقديرها للأمين العام على ما يبذله من جهود لجعل المجتمع الدولي يدرك الصعوبات التي تعانيها تشاد ولتعبئة المساعدة لصالح هذا البلد ؛

٣ - تجدد الطلب الموجه إلى الدول والمؤسسات والبرامج المختصة في منظومة الأمم المتحدة وكذلك إلى المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية للقيام بما يلي :

(أ) مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية الضرورية لشعب تشاد الذي يعاني نتيجة للحرب والجفاف ؛

(ب) الإسهام في إنعاش تشاد وتعميرها ؛

٤ - تلاحظ مع الارتياح أن المؤتمر الدولي المعني بتقديم المساعدة إلى تشاد قد عقد في جنيف يومي ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، وتدعو الدول والوكالات التي اشتركت فيه

(١٤٤) A/36/261 : A/36/739 : A/37/125 و Add. 1 : A/38/213 ؛

A/39/392 ، الفرع الثالث .

إلى الوفاء في أبكر وقت ممكن بالالتزامات التي عقدتها في ذلك المؤتمر :

٥ - ترجو من الأمين العام :

(أ) أن يواصل بذل جهوده الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المؤقتة المقدمة في جنيف :

(ب) أن يقيّم ، بالتعاون الوثيق مع الوكالات الإنسانية المعنية ، الاحتياجات الإنسانية ، ولاسيما في المجالين الغذائي والصحي ، للسكان النازحين بسبب الحرب والجفاف :

(ج) أن يعبئ المساعدة الإنسانية الخاصة لصالح الأشخاص المنكوبين بالحرب والجفاف ولإعادة توطئ الأشخاص النازحين :

(د) أن يبقى الحالة في تشاد قيد النظر وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين .

الجلسة العامة ١٢٠

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥

٢١٩/٤٠ - تقديم المساعدة من أجل تعمير موريتانيا ونهضتها وإنعاشها وتنميتها

إن الجمعية العامة ،

إذ يساورها بالغ القلق لما تكبدته الأحرار من دمار شديد وما تعرضت له الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لموريتانيا من أضرار فادحة خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة من الجفاف والتصحر ،
وإذ تشعر بانزعاج بالغ من وجوه الاختلال الاقتصادي والمالي الشديدة التي نتج عنها ضعف إجمالي النمو وعجز كبير في الميزانية وفي ميزان المدفوعات ،

وإذ تدرك أن تدهور قاعدة الإنتاج الاقتصادي ينجم عن عوامل ليس لموريتانيا عليها أية سيطرة وهي الجفاف ، والتصحر ، والحالة الاقتصادية الدولية الراهنة ، وهبوط أسعار السلع الأساسية ،

وإذ يساورها بالغ القلق لما لهذه العوامل من عواقب خطيرة سواء على المستوى الاجتماعي - الاقتصادي نتيجة لهجرة ريفية واسعة ولبطالة حضرية متزايدة أو على مستوى المديونية الخارجية التي بلغت نسباً مفرطة ،

وإذ تؤكد مسيس الحاجة إلى عمل دولي لمساعدة حكومة موريتانيا فيما تبذله من جهود للتغلب على آثار هذه الكوارث الطبيعية المدمرة ومراقبتها ،

وإذ تسلم بأن موريتانيا ، وهي من أشد البلدان تأثراً بالجفاف والتصحر ، في حاجة إلى مساعدة دولية للتغلب على النكبات التي تعوق تنميتها على المدين القصير والطويل وتعزل ما تبذله من جهود في سبيل التعمير والنهضة والإنعاش والتنمية ،

وإذ تدرك المشاكل الاجتماعية والإنسانية الخطيرة التي ينطوي عليها توطئ وإدماج أعداد كبيرة من الأشخاص الضعفاء في المراكز الحضرية ، الذين يحتاجون ، بسبب الهجرة من الريف والآثار الضارة للجفاف والتصحر ، إلى معونة عاجلة وفورية ،

وإذ تقلقها وجوه الاختلال الدائم في الهيكل الزراعي للبلد واعتماده بشكل مفرط على الهبات من الأغذية ، وكون البلد يعتمد إلى حد كبير على الواردات في جميع القطاعات ،

وإذ يساورها القلق أيضاً لأن القيمة الحقيقية لمستوى الصادرات المتوقعة لعام ١٩٨٥ من خام الحديد ستنخفض بالفعل بما يعادل ثلثي مستواها في عام ١٩٧٥ ، الأمر الذي أعاق تنمية البلد إعاقه ملحوظة ،

وإذ تدرك حاجة البلد إلى المساعدة في وضع نظام مراقبة فعالة وممارسة هذه المراقبة على موارده في مجال صيد الأسماك وهو المصدر الثاني للعملة الأجنبية ،

وإذ تلاحظ مع القلق أنه بالإضافة إلى الوضع الديموغرافي والجغرافي غير المواتي فإن طريقه البري الرئيسي الوحيد الذي بني بتمويل خارجي تحتاحه الرمال بصورة دائمة الأمر الذي يحدث اضطراباً في الحالة الاقتصادية والاجتماعية لثلاثة أرباع البلد ،

وإذ تقلقها كذلك شتى الصعوبات التي تواجهها الحكومة والدول الأعضاء والمنظمات الدولية في نقل الأغذية والمعونات الغوثية للسكان المنكوبين في داخل البلد بسبب الافتقار إلى الطرق الفرعية ووسائل النقل والاتصالات ،

وإذ تلاحظ أن حكومة موريتانيا بتطبيقها سياسة التقشف الاقتصادي ، وتخفيض قيمة عملتها ، ورفع الأسعار على مستوى المنتجين تتوقع أن تنجح في عام ١٩٨٥ في تخفيض عجز الميزانية المتراكم خلال السنوات العشر الماضية ،

وإذ تلاحظ أيضاً أنه على الرغم من قيام موريتانيا بتنفيذ تدابير التكيف الشديدة التي اقترحتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، لا يزال البلد يعتمد على المصادر الخارجية لتمويل الاستثمارات العامة والخاصة ،

وإذ تلاحظ كذلك بقلق العجز الذي سجل في ميزان المدفوعات من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٤ ، والمستوى المتواضع للاحتياطي من العملات الأجنبية ، وتراكم متأخر المدفوعات من سنة إلى سنة ،